



تتعلق هذه الوثيقة بالمادة ٦.٥ من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الخامسة لمؤتمر أطراف الإتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ
كوريا الجنوبية – سيول ١٢-١٧/١١/٢٠١٢

ملخص سياسة التحالف التبغ غير المُدخن

توصية تحالف الإتفاقية الإطارية

- نظرا للتباين الواسع في منتجات التبغ الذي لا يدخن في جميع أنحاء العالم، اختلافات كبيرة في ديناميكية السوق واختلافات كبيرة في الخبرة التنظيمية الوطنية، وينبغي أن لا يوصى COP5 دورة عمل محددة للأطراف ولا إحالة قضية التبغ الذي لا يدخن لمادة ٩ / ١٠ الفريق العامل.
- ومع ذلك، في البلدان التي الضرر من منتجات التبغ كبيرة، ينبغي للأطراف أن تنظر بجدية في خيارات الفرد التنظيمية، استنادا إلى أفضل السياسات والأدلة العلمية المتاحة.
- ينبغي أن تنظر الأطراف في اعتماد إعلان مؤكدا على أن أحكام الاتفاقية الإطارية تطبق على جميع منتجات التبغ، بما في ذلك المنتجات الذي لا تدخن، وأنه ينبغي للأطراف أن تكون حرة في تطبيق مكافحة التبغ وقوانين حماية المستهلك لمنتجات التبغ دون أي تدخل من قبل صناعة التبغ.
- ينبغي للأطراف مناقشة النهج بالنسبة للتعاون الدولي لتحسين توافر البيانات عن المكونات الضارة لمنتجات التبغ.

مقدمة

السجائر تشكل أكثر ممنتج من السوق العالمية لمنتجات التبغ، و تعتبر السبب لأكثر من مرض والموت نتيجة استخدام منتجات التبغ، وليس من المستغرب أن تكون محور مناقشات أكثر عالمية حول مكافحة التبغ. لكن، وكما يشير تقرير الأمانة العامة، ما يسمى منتجات التبغ الذي لا يدخن (والتي تشمل المنتجات المستخدمة عن طريق الفم والأنف و السعوط الجافة والرطوبة) شائعة في بعض البلدان، وعلى الأخص في جنوب آسيا، ولكن أيضا في بعض أجزاء من أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى وأوروبا الشمالية والولايات المتحدة.

هناك العديد من أنواع مختلفة من التبغ الذي لا يدخن، مع تباين واسع في أنماط الكتابة، واستخدام الصنع (الصناعية أو الحرفية)، والتسويق، وتكوين وسمية. الظروف تختلف على نطاق واسع بين الأطراف وأنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال البحث والخبرة في التنظيم الوطنية.

في جنوب آسيا، تمثل معظم المستخدمين في العالم من المنتجات التي لا تدخن، التبغ الذي لا يدخن هو أحد الأسباب الرئيسية لمرض السرطان، خاصة (ولكن ليس حصرا) سرطان الفم. في الهند و عدة بلدان أخرى، واستخدام المنتجات من قبل الشباب الذي لا يدخن هو مصدر قلق خاص: في حالة الهند، ١٦,١ في المئة من الناس من الفئة العمرية ١٥-٢٤ التبغ الذي لا يدخن استخدام، و ٤٠,٢ في المئة من جميع مستخدمي دخان بدأت قبل سن ١٧ عاما.¹

المشورة من لجنة الدراسات لمنظمة الصحة العالمية بشأن تنظيم منتجات التبغ (TobReg)

يذكر تقرير الأمانة ، TobReg (سابقا SACTob) أنتجت عددا من التقارير بشأن تنظيم منتجات التبغ، اثنان منها للتعامل مع منتجات التبغ الغير مدخن بشيء من التفصيل.^٢

¹ WHO. GATS India Report, 2009-2010.

² WHO Study Group on Tobacco Product Regulation. Report on the scientific basis of tobacco product regulation: second

من الصعب تلخيص التوصيات بدقة في هذين التقريرين، لكننا نلاحظ أن هذا الأخير يركز على تنظيم المحتوى (والذي هو موضوع الاتفاقية الإطارية المادة ٩). فإنه ينص:

مضمون التبغ الذي لا يدخن هو إلى حد كبير أقل تعقيدا من انبعاثات منتجات التبغ نتيجة حرقها. يحتوي التبغ الذي لا يدخن على اللمواد المسرطنة بشكل أقل، ولكن بعض الصيغ لديها كميات كبيرة من المواد المسببة للسرطان كما لبعض انبعاثات دخان السجائر (٦-٣). تم العثور على اختلافات في عدة أوامر في حجم تركيزات المواد المسرطنة بين المنتجات بأقل المستويات، والتي هي الأكثر شيوعا تسويقها في العالم المتقدم، وتلك المنتجة في الصناعات المنزلية في آسيا وأفريقيا. الاختلافات بين المنتجات المصنعة التبغ الذي لا يدخن المستخدمة في مختلف المناطق هي أكثر تواضعا، ولكن حتى داخل المنطقة الواحدة هناك اختلافات كبيرة في المنتجات (٣). الاختلافات في المحتوى وصياغة منتجات التبغ الذي لا يدخن المستخدمة في مناطق جغرافية مختلفة قد يشرح بشكل معقول النتائج الصحية المختلفة الملاحظة مع استخدامها. نتائج المرض تشير إلى وجود فائدة صحية عامة للتنظيم. تنظيم الخفض لتركيزات المواد المسرطنة في دخان منتجات التبغ يخفض أعداد حالات السرطان الناجمة عن استخدامها.³

على الرغم من هذه التوصية، ملخص الأمانة العامة لتقارير الأطراف لا يذكر، فيما إذا كنا على علم، بأي أمثلة على الأطراف التي فرضت حتى الآن حدود على المواد المسرطنة في منتجات التبغ الذي لا يدخن. في حالة عدم وجود خبرة للطرف في تنفيذ نوع من الأنظمة المذكورة على المحتويات في المادة ٩، سيكون من المستحيل تقريبا بالنسبة لمجموعة الاتفاقية الإطارية العمل على المادة ١٠/٩ ل تقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات العالمية.

التطورات التنظيمية منذ مؤتمر الأطراف الرابع

تحالف الاتفاقية الإطارية يلاحظ باهتمام كبير المبادرات الأخيرة التنظيمية في الهند فيما يتعلق بنوع واحد من التبغ الذي لا يدخن، التبغ المعروف باسم غوتكا. التبغ المعروف باسم غوتكا يتكون من التبغ المجفف بالشمس، أو المحمص المفروم مختلطة مع جوز الأريفة، الجير مروى، الكادي والمنكهات، ويستخدمه بنسبة ٨ في المئة من البالغين في الهند. المحكمة العليا في الهند تصنف التبغ المعروف باسم غوتكا كمنتج غذائي في قرار عام ٢٠٠٤، وسلامة الأغذية وهيئة المقاييس في الهند اعتمدت اللائحة في عام ٢٠١١ بشأن حظر أي مادة غذائية تحتوي على التبغ أو النيكوتين. منذ ذلك الحين، قررت ١٤ ولاية وإقليم الاتحاد ٢ في الهند على المضي قدما وحظر بيع التبغ المعروف باسم غوتكا. وقد تحدى صناعة التبغ الحظر في المحكمة، والآن القضية محالة إلى المحكمة العليا في الهند.

ينبغي أن تنتظر الأطراف مجددا دعمهم للحصول على حق الأطراف في استخدام القوة المطلقة لتشريعات مكافحة التبغ وغيرها من قوانين حماية المستهلك بالنسبة لمنتجات التبغ، دون تدخل وتأخير بالتكتيكات من قبل صناعة التبغ. بينما الأطراف الأخرى قد لا تكون قادرة على اعتماد النهج المحددة التي اتخذتها الهند (أي استخدام لتشريع سلامة الأغذية)، والتجربة الهندية توضح أن هناك مجالاً كبيراً للنهج التنظيمية المبتكرة في هذا المجال.

ينبغي أن تنتظر الأطراف للمزيد من التأكيد على أن أحكام اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على جميع منتجات التبغ، وليس فقط على السجائر. طبيعة منتجات التبغ الغير مدخن وكثير والنمط الحالي للاستخدام يشكل مشكلة خطيرة للغاية تبرر تطبيق قوة كاملة من التدابير للاتفاقية الإطارية - وخاصة تلك التي هي الأكثر احتمالا أن تؤثر على معدلات الاستخدام بين الشباب، مثل المادة ٦ (التدابير السعرية و الضريبية) و المادة ١٣ (الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته). قد يكون من المفيد النظر في تمديد أيضا مبدأ المادة ١٦،٣ (الذي ينطوي على حظر بيع السجائر بكميات صغيرة) لمنتجات التبغ الغير مدخن.

اختتام

تشجع الأطراف التي ترغب في تنظيم أكثر فعالية لمنتجات التبغ الغير مدخن لاستعراض الخبرة في السياسة الهندية مؤخرا، وكذلك التقريرين TobReg و التقارير العلمية أعلاه وغيرها الواردة في تقرير الأمانة. بسبب الاختلافات الواسعة بين أنواع المنتجات المستخدمة التي لا تدخن على مستوى الأطر التنظيمية الوطنية، فإنه ليس واردا ان مجموعة عمل الاتفاقية الإطارية ستكون قادرا على صياغة توصيات هادفة لأفضل الممارسات العالمية في الوقت الحاضر. ومع ذلك، يمكن لاستمرار تبادل المعلومات بين الأطراف أن تكون قيمة للغاية.

ينبغي أن تنتظر الأطراف أيضا في بيان تعرب فيه عن تأييدها للهند، وبالنسبة للأطراف الأخرى التي تواجه التناقض من قبل صناعة التبغ، وكذلك التأكيد على أن أحكام الاتفاقية الإطارية تنطبق على المنتجات التي لا تدخن و ينبغي أن تطبق وفقا لذلك. وينبغي للأطراف مناقشة النهج بالنسبة للتعاون الدولي لتحسين توافر البيانات عن المكونات الضارة في منتجات التبغ الغير مدخن.

report of a WHO study group. 2008; and Report on the scientific basis of tobacco product regulation: third report of a WHO study group. 2010.
³ Ibid (third report), pp. 23-24.